

دور المنظمات غير الحكومية في قمع الجرائم البيئية

بلباي إكرام،

جامعة مستغانم

المقدمة:

لا يوجد خلاف في نطاق كل النظم القانونية حول وجود التزام قانوني بشأن الحفاظ على جميع عناصر البيئة الطبيعية، وتوفير حماية جنائية لكل مجال طبيعي، ومنع الاعتداء أو المساس بالتنوع البيولوجي، والبيئة الهوائية والمائية وكذلك البيئة الأرضية والمحميات إلى جانب المساحات الغابية أو البر أو البحر.

وظهر الاهتمام بحماية البيئة على المستوى الدولي والوطني باعتبارها قيمة اجتماعية جديدة والمحافظة عليها من كل فعل يسبب أضرارا بها، وكان لزاما أن يعترف لها بمضمون عام ذي قيمة يسعى النظام القانوني للحفاظ عليها. وعلى المستوى الدولي، أقيمت الهيئات والأجهزة الدولية المكرسة لحماية البيئة، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أقيم في أعقاب مؤتمر أستوكهولم كأداة للأمم المتحدة في مجال النهوض بالتعاون الدولي لحماية البيئة. وتتشط المنظمات البيئية غير الحكومية في مجال العمل على حماية البيئة الإنسانية والمحافظة عليها من مخاطر التلوث، وتمارس هذه المنظمات في مجال حماية البيئة دورا يفوق في أهميته أهمية الدور الذي تمارسه سائر المنظمات الدولية الحكومية، ولأنها في العادة هي التي تبادر إلى لفت الأنظار والتحذير من وجود مخاطر بيئية في هذه البقعة من العالم أو تلك، وتدق عندها أجراس الخطر من اجل أن تعي بقية الأجهزة والمؤسسات الدولية مسؤولياتها وتتخذ ما تراه مناسبا من تدابير لمواجهة الموقف.

فما هو دور المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية والوطنية في حماية البيئة من الجرائم والأخطار التي قد تلحق بها؟
سنجيب عن هذا الإشكال وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة
المطلب الأول: أبرز المنظمات غير الحكومية البيئية العاملة على المستوى الدولي

المطلب الثاني: قنوات وأدوات التأثير للمنظمات الدولية غير الحكومية البيئية
المطلب الثالث: تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية
المبحث الثاني: آليات عمل المنظمات الوطنية غير الحكومية المعنية بالبيئة
المطلب الأول: الإطار القانوني لجمعيات الدفاع عن البيئة في الجزائر
المطلب الثاني: صلاحيات الجمعيات البيئية في مجال حماية البيئة
المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل أداء الجمعيات البيئية

المبحث الأول: آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة

تختلف أساليب المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة، باختلاف أهدافها، غير أنها تتفق على شيء واحد، وهو حماية البيئة ونشر الوعي البيئي.

المطلب الأول: أبرز المنظمات غير الحكومية البيئية العاملة على المستوى الدولي

تتعدد المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة، وتتنوع لذلك ارتأينا دراسة أبرز هذه المنظمات كالتالي:

أولا: منظمة السلام الأخضر "Greenpeace":

ولدت منظمة السلام الأخضر في عام 1971، عندما أبحر فريق صغير من الناشطين من مدينة فانكوفر، كندا، إلى جزيرة أمشيتكا، ألاسكا. كان الهدف من الرحلة الاعتراض على التجارب النووية التي تقوم بها الحكومة الأمريكية على الجزيرة التي تزخر بالكائنات الحيّة النادرة والمهدّدة بالانقراض.

تم اعتراض القارب قبل وصوله إلى الهدف المنشود، إلا أنّ الضجة الإعلامية التي أحدثها التحرك دفعت بالحكومة الأميركية لتعليق برنامجها النووي في أمشيتكا في نفس العام. وسرعان ما أعلنت الجزيرة محمية للطيور. فأتى هذا الإنجاز لافتتاح سلسلة من الانتصارات على مر السنين 1. وهي منظمة بيئية دولية لا تتوخى الربح ممثلة في 44 دولة في أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا. حرصا منها على استقلالية قراراتها، ترفض المنظمة المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها، وتعتمد على مساهمات فردية من دعمها وهبات من جمعيات مانحة خيرية.²

ولديها عدة إنجازات في مجال حماية البحار والغابات، والمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية والحد من الأسلحة النووية، والتخلي عن استعمال المبيدات الكيماوية السامة.

ثانيا: الصندوق الدولي للطبيعة:

الصندوق الدولي للطبيعة أكبر جماعة مستقلة تعمل في مجال الحفاظ على البيئة..

¹ أنظر: لمحة تاريخية، من موقع غرينبيس على الرابط:

www.greenpeace.org/arabic/about/history

² أنظر: وسام نعمت إبراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، دار الكتب القانونية،

مصر 2012 ص 218.

أسس الصندوق عام 1961م تحت اسم الصندوق الدولي للحياة الفطرية، وقد بلغ عدد الأفراد الذين يقدمون الدعم لهذا الصندوق في أوائل القرن الحادي والعشرين حوالي خمسة ملايين شخص من جميع أنحاء العالم. والمقر الرئيسي للصندوق في سويسرا.

وللصندوق عدد من الأهداف منها: المحافظة على تعدد أنواع الحيوانات والنباتات، وأنواع أنظمة البيئة. انظر: البيئة، علم. وكذلك التأكيد على الاستخدام المتوازن لمصادر الطبيعة المتجددة وتشجيع الأعمال التي تقلل التلوث. وأيضا معالجة الضرر الذي حل بنوعية البيئة الطبيعية.

ولقد ركّز الصندوق الدولي للطبيعة في سنواته الأولى على الخطر الذي يهدّد بقاء الأنواع الوحيدة مثل السبع الهندي، أو الباندا العملاقة. ويركز الصندوق الآن على الحاجة إلى حماية بيئات متكاملة من السهول القطبية، والأراضي المغورة بالمياه وكذلك من غابات المناطق المدارية الممطرة. ويهتم الصندوق بالنباتات، والمزروعات بالإضافة إلى اهتمامه بالحيوانات الثديية، بما فيها المجتمعات الإنسانية البدائية.

يتولّى الصندوق الدولي للطبيعة إنشاء مشاريع للعمل مع السكان المحليين ودعم أهداف المحافظة على البيئة، وتحديد وإدارة المناطق المحمية. ويشجع الصندوق الدولي للطبيعة الشعوب بأهمية الحفاظ على البيئة في مجال التربية من خلال العمل مع السكان المحليين والمعلمين وإنتاج سلسلة من المطبوعات ووسائل (معينات) التدريس. وتتوزع نشاطات الصندوق في نحو 100 دولة. ومن أمثلة المشاريع المختلفة التي يقوم بها الصندوق الدولي للطبيعة ما يقوم به الصندوق للعمل على ضمان مستقبل الغابات المدارية مثل غابة الكورب في الكامبيرون وذلك من خلال تشجيع المشاركة المحلية. ومن ناحية أخرى يقوم الصندوق بحملات لحماية

الحيوانات المهددة بالقتل من أجل لحومها أو منتجاتها الأخرى مثل: الفيلة ووحيد القرن والحيتان¹.

ثالثا: المنطقة العالمية لحماية الحيوانات البرية

وهي منطقة غير حكومية تتوفر على فروع في 26 دولة، ويصل عدد منخرطيها عبر العالم إلى حوالي 8 مليون منخرط. تهتم هذه المنظمة بحماية جميع أنواع الحيوانات البرية وخاصة المهددة بالانقراض، والمساهمة في إنشاء محميات طبيعية للحيوانات البرية، وحماية الغابات كوسط طبيعي للحيوانات البرية من التدهور².

رابعا: منظمة أصدقاء الأرض:

هي شبكة عالمية لمنظمات بيئية في 77 دولة تأسست عام 1969. تعتبر شبكة أصدقاء الأرض العالمية أكبر شبكة بيئية تعمل على المشاكل البيئية الحالية والعاجلة. على خلاف معظم المنظمات الدولية الغير حكومية فإن أصدقاء الأرض العالمية هي ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى حيث هي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية. للشبكة مكتب رئيسي صغير في أمستردام يؤمن الدعم للشبكة وحملاتها البيئية. تعمل الشبكة على القضايا البيئية والاجتماعية الملحة في عصرنا. وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء المحليين، والمجتمعات والسكان المحليين من أجل وضع برامج دولية مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية.

¹أنظر: الصندوق الدولي للطبيعة، من الموقع:

<http://forum.arabia4serv.com/t63531.html#ixzz310s3B5mZ>

² أنظر: عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، دار هوم،

الجزائر ص 117.

من خلال برنامج العدالة والطاقة تكافح الشبكة من أجل العدالة للمجتمعات المتضررة من جراء تغير المناخ، كما يدعون في إطار مفاوضات الأمم المتحدة إلى عقد اتفاق عادل لتمويل المناخ، ووضع حد لإزالة الغابات. ويهدف برنامج السيادة الغذائية إلى حظر الكائنات المعدلة وراثياً. وتشن الشبكة من خلال برنامج التنوع البيولوجي للغابات حملة لمكافحة قطع الأشجار غير المشروع وإزالة الغابات، والعمل مع المجتمعات المحلية والسكان المحليين لدعم حقوقهم في إدارة غاباتهم. ويحارب برنامج العدالة الاقتصادية النموذج الاقتصادي الحالي من خلال فضح ومقاومة سلطة الشركات العالمية والاستراتيجيات الأوروبية، في حين يشجع المبادرات التي تولد سبل العيش المستدامة.

وتدافع الشبكة عن الحق في المياه النظيفة والأمن، ويعملون مع المجتمعات المحلية لوضع حد للمآسي التي تحيط باستخراج النفط والغاز والتعدين¹. كل هذه المنظمات، بالإضافة إلى المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية، والمؤسسة من أجل التنمية للدولة والقانون المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة، وشبكة عمل المناخ، وغيرها من المنظمات والشبكات غير الحكومية المعنية بالبيئة.

المطلب الثاني: قنوات وأدوات التأثير للمنظمات الدولية غير الحكومية

البيئية:

لقد مارست المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً بارزاً في إطار الحركة الدولية لحماية البيئة، ومنذ البدايات الأولى لهذه الحركة، فقد كانت هذه المنظمات أول من نبه إلى وجود مخاطر بيئية وتغيرات ناجمة عن النشاط الإنساني ودعت إلى ضرورة التصدي لها والحد من أثارها، وقد لعبت هذه المنظمات دوراً مهماً في تكوين الوعي الكامل بهذه المخاطر لدى الرأي العام

¹أنظر: أصدقاء الأرض، على الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

العالمي. كما كان لهذه المنظمات دور رائد في ممارسة الضغوط على الحكومات لحملها على التحرك في المجالات البيئية المختلفة، وكان الدور الأكثر أهمية من جانب هذه المنظمات قد ظهر من خلال النشاط الكبير الذي بذلته هذه المنظمات في مؤتمر ستوكهولم (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة)، فقد قامت هذه المنظمات ومنذ بدء أعمال هذا المؤتمر باتخاذ العديد من الإجراءات من أجل المساعدة في النهوض بالحركة الدولية لحماية البيئة فقامت بنشاط كبير في ميدان تشخيص المخاطر وتقييم الآثار البيئية وإعداد وتنفيذ الخطط لمواجهةها والمحافظة على درجة عالية من الاهتمام المطلوب بالمجالات البيئية كأساس تنطلق منه في العمل.

وتسعى هذه المنظمات إلى العمل على تعزيز قدراتها وبشكل خاص تستمد هذه المنظمات قدرا من القوة من جراء الارتباط بنظائرها في البلدان المختلفة، حيث تنشط في الوقت الحاضر هيئات وتجمعات عدة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وهي تقوم بدور هام من أجل ضمان الحصول على الدعم الذي تحتاجه، وهناك مجموعات إقليمية من هذه المنظمات توفر شبكات تربط هذه المنظمات المعنية بالبيئة بعضها ببعض الآخر، وتقوم هذه المجموعات أيضا بتسهيل مشاركة هذه المنظمات في مختلف الفعاليات الدولية وتسهل اتصالها مع بقية المنظمات البيئية وتوفر أداة مناسبة للتعاون بين طائفة واسعة منها. وثمة دور متميز للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها. حيث تهدف هذه المنظمات من وراء العمل في هذا المجال إلى ضمان استجابة دولية موحدة لحالات الطوارئ، وضمان السرعة والكفاءة في تعبئة وتنسيق الاستجابة الدولية المتعلقة بالبيئة، من الكوارث وحالات الطوارئ وغيرها.

لقد زادت هذه المنظمات من تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع الكثير من البرامج التي تتعامل مع الجوانب المتعلقة بمنع وقوع حالات الطوارئ البيئية والاستعداد لها ولغيرها من المسائل المتصلة بالكوارث، وهذا النشاط

يتصل بصورة لصيقة بالنشاط الذي تقوم به العديد من البرامج الفرعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبشكل خاص في بعض المجالات مثل الإنذار المبكر والتقييم البيئي واثار المواد الكيميائية والصناعية على البيئة وقد واصلت هذه المنظمات تطوير التعاون مع الكثير من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. واستطاعت هذه المنظمات أن تمد الجسور مع العديد من المنظمات الدولية والوحدات التنظيمية لبرامج الأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إدماج المسؤوليات فيما بين الأطراف التي يجمعها الاهتمام المشترك في الاستجابة للكوارث البيئية. وفي حال وقوع أي طارئ فإن هذه المنظمات تكون مدركة للوضع ونوع المساعدة المطلوبة وما يجب توفيره بالفعل من إمكانيات لمواجهة مثل هذه الحالات أو غيرها¹.

ويمكن إجمال قنوات التأثير للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة، على صناعة القرار السياسي البيئي وحماية البيئة من الجرائم الواقعة عليها، فيما يلي:

أولاً: التعامل المباشر مع الحكومات:

تستطيع هذه المنظمات مخاطبة الحكومات بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتركز المخاطبة المباشرة على البيروقراطية والتي تقوم بدور رئيسي في عمليات صنع السياسة العامة وتطبيق الأحكام العامة الفنية والقرارات الأقل أهمية. وإذا ما تم تجاهل الاستماع إلى آراء وتوصيات ومقترحات المنظمات البيئية في مجال صنع السياسات البيئية العامة، فإنه بمقدورها تحدي هذه القرارات في المحاكم ودور القضاء بمختلف درجاتها².

¹أنظر: وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق ص من 218 إلى 221.

²أنظر: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل العولمة، مركز الدراسات الآسيوية، مصر 2002 ص 187.

وفي هذا الصدد، انطلق من بروكسل تكتل من الجمعيات البيئية للدعوة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية للبيئة والصحة. حيث تعتبر كل شركة مسؤولة عن تسرب للنفط مرغمة على المثل أمام المحكمة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ويأمل الموقعون على ميثاق بروكسل أن يصبح ذلك ممكناً في أقرب وقت. ويقول المنادون بإنشاء محكمة جنائية دولية للبيئة والصحة، أن العدالة العابرة للحدود فقط هي التي يمكنها معاقبة الأضرار البيئية.

فالتلوث الذي يصادر حق الإنسان في العيش في بيئة صحية يجب أن لا يمر دون عقاب، وميثاق بروكسل يقترح «توسيع نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للبيئة من خلال خلق جريمة كارثة بيئية طوعية». وبهذا، يمكن اعتبار الجريمة ضد البيئة كجريمة ضد الإنسانية من أجل الوصول إلى حماية دولية فعالة للنظم الإيكولوجية. وعلق "كورين لوباج" « فنحن بحاجة إلى توحيد القوى وتأسيس نهجنا للجمع بين كل ما هو موجود في العالم كمبادرة لقمع الجرائم البيئية».

ويدعم من "ميخائيل جورباتشوف"، رئيس المنظمة غير الحكومية الصليب الأخضر البيئية، فإن الموقعين على ميثاق بروكسل سيراصلون الأمين العام للأمم المتحدة، -بان كي مون- ورئيس المفوضية الأوروبية -مانويل باروسو- ورئيس المجلس الأوروبي -هيرمان فان رومبوي- لتعزيز نهجها ووقف "الجرائم البيئية"، كما قال ميخائيل جورباتشوف في تقديم الميثاق¹.

ثانياً: استخدام وسائل الإعلام:

من المتعارف عليه في حق الإعلام أن الرسائل التي تبث من خلال وسائل الإعلام يتم بثها إلى الجمهور العام أو المواطنين أكثر من توجيهها إلى صناعي

¹أنظر: عمر السقاط، الدعوة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية للبيئة والصحة، على الموقع:

القرار. لذلك استخدمت هذه المنظمات في الآونة الأخيرة كافة وسائل الإعلام بداية من محطات الراديو والتلفزيون نهاية بالصحف للدعاية إلى برامجها ودوراتها التدريبية التي تعدها في مجال الحفاظ على البيئة.

ثالثا: التحرك المباشر:

من قبل الاحتجاجات، والمظاهرات والمسيرات العامة، وتسعى هذه المنظمات من خلال قيامها بأعمال الاحتجاج والمظاهرات على تعبئة المواطنين للاهتمام بالقضية البيئية المثارة وحشدهم للانضمام للمظاهرات، وجذب اهتمام وسائل الإعلام للاهتمام بمطالبهم ونقلها إلى الرأي العام المتلقي للرسائل الإعلامية¹.

رابعا: وضع المراقب والرصد:

نظرا لمركز المراقب الذي تتمتع به المنظمات الدولية غير الحكومية طبقا للمادة 71 من الميثاق، فإن أغلب المؤتمرات الدولية الحديثة لصنع المعاهدات البيئية منحت للمنظمات هذا المركز.

وللمراقبين أنواع مختلفة من المزايا، فمن ذلك الحق في تقديم أوراق ووثائق في السجل، والسماح لهم بالتحدث في الجلسات المختلفة أو حضور الجلسات كمساهمين ليس لهم حق التصويت.

وتقوم هذه المنظمات بمهمة الرصد لتقديم مراجعة مستقلة هامة للمعلومات التي تقدمها المصادر الرسمية الحكومية أو لجمع البيانات إذا تقاعست هذه الحكومات عن تقديم التقارير المطلوبة عنها. وقد نجحت هذه المنظمات من خلال ما تقوم به في وضع الحد للعديد من الجرائم الماسة بالبيئة والوقاية منها.

المطلب الثالث: تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية

¹أنظر: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق ص 187-188 .

هناك مجموعة من النقاط، إذا توافرت، فإن ذلك سيعني منح هذه المنظمات المزيد من القوة من أجل أن تمارس دورا أكبر في مجال البيئة ويمكن إجمال أهم النقاط بما يأتي:

من الضروري لحكومات الدول أن تعتمد على الاعتراف بحق هذه المنظمات في التشاور معها ومشاركتها في وضع القرارات حول النشاطات التي يمكن أن يكون لها الأثر البالغ في بيئتها، ويجب على الحكومات أن تقوم بتوسيع تعاونها إلى حد كبير مع هذه المنظمات في تخطيط المشاريع البيئية ومتابعتها وتقييمها.

إن هذه المنظمات هي بحاجة إلى زيادة حجم الدعم الدولي لها حتى يكون بمقدورها أن توسع أدوارها ووظائفها وأن توسع من دائرة خدماتها، وزيادة الدعم يتطلب من مؤسسات التمويل الدولية أن تعطي لنشاط هذه المنظمات أولوية.

على هذه المنظمات أن تكثف من الجهود التي تبذلها في الميادين البيئية وأن تتبادل المهارات وتعمل على تعزيز قدراتها، وأفضل سبيل إلى ذلك يكون من خلال توثيق تعاونها مع سائر الفاعلين في مجال البيئة والمجالات الأخرى ذات الصلة¹.

المبحث الثاني: آليات عمل المنظمات الوطنية غير الحكومية المعنية بالبيئة

كان من أبرز توصيات مؤتمر ستوكهولم المنعقد بالسويد سنة 1973 "أن التكنولوجيات والتنظيمات والتشريعات جميعها يمكن أن تعجز في سبيل تحقيق أهدافها لإرساء سياسة بيئية ذات فعالية لافتقارها الوعي البيئي". وعلى غرار هذا فإن تنفيذ سياسة تشريعية في مجال حماية البيئة لا تكفي وحدها لإلزام الأفراد بضرورة المحافظة على البيئة إذ ينبغي تعزيز هذه المبادرات التشريعية

¹ أنظر، وسام نعمت غبراهيم السعدي، مرجع سابق ص 222.

بأجهزة أكثر فعالية يمكنها الاتصال مباشرة بمختلف الشرائح الاجتماعية في إطار حماية البيئة .

وفي هذا الإطار، تنشط المنظمات الغير الحكومية المحلية أو الوطنية المعنية بالبيئة تحت اسم الجمعيات البيئية، من اجل الوقاية من الجرائم البيئية التي يمكن أن تمس المحيط البيئي.

المطلب الأول: الإطار القانوني لجمعيات الدفاع عن البيئة في الجزائر

تزامن ظهور جمعيات حماية البيئة في الجزائر مع المسار الديمقراطي الجديد التي تبناه دستور 1989 والذي عكس بكل جدية تدعيم الدور الجمعي داخل المجتمع، مع التنويه إلى أن هذا الحق قد كرسه دساتير الجمهورية السابقة لكن لم يكن بنفس الصورة التي جاء بها دستور 1989.

فالجزائر بعد الاستقلال أعلنت تطبيق القوانين الفرنسية باستثناء ما يتعارض منها مع السيادة الوطنية والقانون الذي كان ينظم الجمعيات آنذاك هو القانون الفرنسي الصادر سنة 1901، كما كرس هذا الحق دستور 1996 في مادته 41 بالنص على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن وكذا في نص المادة 43 بالنص على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية.

وتماشيا مع النصوص الدستورية فقد اعترفت النصوص القانونية كذلك بالحق في إنشاء جمعيات للدفاع عن البيئة ومن ذلك قانون البيئة الصادر سنة 1983¹، الذي أجاز إنشاء جمعيات للمساهمة في حماية البيئة ولكنه لم يعط دورا للتنقيف والتوعية البيئية كما نص قانون حماية المستهلك على حق

¹ المادة 16 من القانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة .

الجمعيات لحماية المستهلكين في القيام بدراسات وإجراء الخبرات المرتبطة بالاستهلاك معترفا لها بذلك بدورها في مجال حماية الصحة. وفي سنة 1990 صدر قانون الجمعيات الذي وضع الإطار القانوني للحركة الجمعوية وأصبحت لها مكانة خاصة في المجتمع باعتبارها همزة وصل بين الإدارة والمواطن لاسيما في مجال حماية البيئة. ويعتبر القانون 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من أهم القوانين التي كرست دور الجمعيات في مجال حماية البيئة إذ أعطتها صلاحيات واسعة في هذا المجال الحيوي بالإضافة إلى القوانين الأخرى التي أنشأت بموجبها هيئات إدارية مركزية إذ أعطت صلاحيات جديدة للجمعيات البيئية خاصة المرسوم الذي أنشأ الوكالة الوطنية للنفايات والقانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية¹.

المطلب الثاني: صلاحيات الجمعيات البيئية في مجال حماية البيئة

تتنوع مجالات نشاط وتدخل جمعيات حماية البيئة، بتنوع وتعدد الموضوعات التي يشملها موضوع حماية البيئة، ومن بينها الصيد، وحماية الحيوانات والنباتات، وحماية الآثار، والتلوث البري والمائي والجوي والضجيج... ونظرا لخصوصية هذا التنظيم الاجتماعي فإن الجمعيات بصفة عامة تمتاز بنوع من المرونة والحرية من حيث اختيار الآليات القانونية المتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي والتحسيبي، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين، أو أن تلجأ إلى طرق الطعن الإدارية أو القضائية، أو أن تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها.

¹ أنظر: بن قري سفيان، النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر 2004-2005 ص 127.

ونتيجة لهذه المرونة التي تتسم بها الآليات التي تستخدمها جمعيات حماية البيئة، فقد عدد المجلس الوطني للحياة الجموعية الفرنسي، ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسية التي تقوم بها الجمعيات وهي:

إعلام وتربية الجمهور، تكوين أشخاص مختصين، مثل المنشطين والإداريين والمنتخبين، المشاركة والمشاورة مع المنتخبين والإداريين، نشر المعلومات لوسائل الإعلام، اللجوء إلى القضاء في حالات التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة، إصدار نشرية أو مجلة، حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعية. كما تتولى بعض الجمعيات البيئية القيام بأعمال ميدانية كالحملات التطوعية للتنظيف والتشجير...، والقيام بدور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة، أو التتديد بالآثار السلبية للأضرار البيئية الواقعة أو تلك التي يحتمل حدوثها، ويقتضي ذلك التواجد الجاد في الميدان وحيازة المعومات الكافية، لأن المهمة الأساسية للجمعيات هي مهمة وقائية.

إن اضطلاع جمعيات حماية البيئة بالمهام السالفة الذكر على أكمل وجه، يجعل منها ثقلا موازيا للإدارة، وبذلك فهي تعتبر ضمانا ضد تعسف الإدارة في استعمال الوسط، ومن أجل ذلك تقوم بتمثيل المحكومين والتعبير بالنيابة عنهم والدفاع عنهم، كما تندد بالمشاريع الضارة بالبيئة، أو تطالب بتعديلها إذا كانت لا تندمج بصورة صحيحة في البيئة¹.

ويمكن حصر مجمل الاختصاصات والصلاحيات التي أوكلت للجمعيات البيئية في مجال حماية البيئة من خلال استقراء مختلف القوانين التي نظمت المجال البيئي (قانون البيئة المعدل 10/03، قانون المستهلك، قانون التهيئة والتعمير، قانون المناجم... الخ)، وذلك على النحو التالي:

¹أنظر: وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر

- تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به¹.
- الحق في التقاضي (الصفة القضائية) وذلك برفع دعاوى أم الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام².
- يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها وتشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث³.
- عند تعرض أشخاص طبيعية لأضرار فرضية تسبب فيها الشخص نفسه وتعود إلى مصدر مشترك في الميادين المذكورة أعلاه فإنه يمكن لكل جمعية معتمدة بمقتضى المادة 35 من القانون 10/03، إذا فوضها على الأقل شخصان طبيعيين معنيين أن ترفع باسمها دعوى التعويض أمام أية جهة قضائية ويجب أن يكون هذا التفويض كتابيا كما يمكن للجمعية التي ترفع دعوى قضائية وفقا للأحكام السابقة الذكر ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أي جهة قضائية جزائية⁴.

¹المادة 35 من القانون 10 /03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

²المادة 36 من القانون 10/03

³المادة 37 من القانون 10 /03

⁴المادة 38 من القانون 10 /03

- حق الدفاع على المحيط العمراني والمطالبة بالحقوق المعترف بها للطرف المدني مما يتعلق بالمخالفات لأحكام التشريع الخاص بحماية المحيط¹.

- كما يمكن لكل جمعية مؤسسة قانونا والتي تبادر وفق قانونها الأساسي بحماية البيئة والعمران والمعالم الثقافية والتاريخية والسياحية أن تؤسس نفسها طرف مدني فيما يخص مخالفات أحكام قانون مناطق التوسع والمواقع السياحية².

- لكل جمعية مؤسسة قانونا تبادر بقوانينها الأساسية على حماية الشواطئ أن تتأسس كطرف مدني فيما يخص مخالفات أحكام القانون المحدد للقواعد العامة لاستغلال والاستعمال السياحي للشواطئ³.

- حق جمعيات حماية المستهلكين بالقيام بدراسات وإجراء الخبرات المتعلقة بالاستهلاك.

أما في إطار وظيفة التحسيس والتوعية البيئية فقد ظهرت إلى الوجود، خاصة في بداية التسعينات عدة جمعيات إيكولوجية وذلك أن هذه الوظيفة هي اختصاص أصيل للجمعيات بصفة عامة نظرا لاحتكاكها اليومي بالأفراد وتعتبر جمعية (Aspwit) لولاية تلمسان التي أنشأت سنة 1977 أقدم جمعية لحماية البيئة في الجزائر، ظهرت مباشرة بعد صدور دستور 1976 الذي كرس حق إنشاء الجمعيات وتمثل هدفها الرئيسي في محاربة التعمير الفوضوي ومنع إنشاء مركبات صناعية بالقرب من الأراضي الفلاحية الخصبة وقد قامت بعدة ملتقيات رائدة في مجال حماية البيئة.

وكانت ترمي هذه الملتقيات إلى التحسيس وتبيان مشاكل البيئة وكذا التنسيق بين مختلف المرافق المعنية بمجال البيئة ومن بين أعمالها كذلك تحسيس

¹المادة 74 من القانون 29/90 المتضمن قانون التهيئة والتعمير.

²المادة 41 من القانون 03/03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

³المادة 42 من القانون 02/03 المحدد للقواعد العامة لاستغلال الشواطئ.

الطفولة بالبيئة من خلال حملات التشجير التي تقوم بها على مستوى مدارس الولاية كما قامت بتسجيل شريط صوتي يتعلق بالشجرة والذي وجد ترحابا كبيرا من طرف وزارة التربية كما قامت الجمعية بمخاضمة عدة أشخاص أمام القضاء قاموا بنزع أشجار بدون تراخيص (حالة مصنع ميثانون الغزوات) كما تأسست كطرف مدني في عدة قضايا متعلقة بالتعدي على المجال البيئي¹.

المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل أداء الجمعيات البيئية

تكمن أهمية دراسة عوامل نجاح وفشل أداء الجمعيات في إبراز أهم العوامل الداخلية أو الخارجية التي تساعد على تطوير أساليب عمل الجمعيات وفعاليتها.

❖ أولا: عوامل نجاح أداء الجمعيات البيئية:

تقوم عملية نجاح الحركة الجمعوية على مجموعة من العوامل، منها العوامل الخاصة بالأعضاء، وطبيعة المحيط الذي تنشط فيه الجمعيات، وعوامل موضوعية.

تعتبر العناصر التالية والمتعلقة بنجاح الجمعيات مجرد محاولة لرصد مختلف العوامل التي تساهم في نجاحها، ولا تعتبر بأي حال من الأحوال عناصر حصرية، وبذلك يبقى مجال الاجتهاد للتعرف على عوامل أخرى مفتوحا لاجتهاد الجمعيات وواقعها من الناحية العملية.

ويمكن رصد مجموعة من العوامل لإنجاح العمل الجمعوي، تتمثل أولاها في العوامل الذاتية أو الخاصة بأعضاء التنظيم وهي كالاتي:

مدى وجود إرادة تطوعية حقيقية لدى أعضاء الجمعية، توافر قاعدة عملية خاصة بالموضوع الذي تنشط فيه الجمعية، معرفة الإطار القانوني للمطالبة أي معرفة السبل القانونية المتاحة للنضال من اجل الهدف المنشود، منهجية عمل سليمة ومدى تواجدها في الميدان.

¹أنظر، بن قري سفيان، مرجع سابق ص من 128 إلى 130.

كما تتحدد مجهودات وإرادة الأعضاء بالعوامل المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه، وبِعلاقتها مع المجتمع، لأن الجمعية تستمد قوتها وبقائها من المجتمع، وكذا علاقتها مع السلطات الإدارية ومدى تعاون الإدارة معها، وأخيرا علاقتها ببقية الجمعيات الأخرى.

كما تتحدد فعالية العمل الجمعي على مجموعة من العوامل الموضوعية، والتي تتعلق بطبيعة الموضوع، وقدراتها المالية، والتأهيل العلمي والفني لأعضائها في المجال الذي تنشط فيه الجمعية.

❖ ثانيا: عوامل فشل جمعيات حماية البيئة:

تعاني جمعيات حماية البيئة من بعض النقائص التي تحول دون قيامها بوظيفتها على أكمل وجه، ينحصر جانب من هذه النقائص في بعض خصوصيات النظام القانوني الذي يحكم الجمعيات، وكذا فيما يتعلق بمدى مساعدة الشركاء الآخرين من غدارة ومواطنين في إنجاح دورها، وأخيرا من خلال مستوى الأداء والتنظيم الذي تتمتع به هذه الجمعيات.

حيث يعزى ضعف القدرة الإدارية والتسييرية للجمعية حسب بعض الفقهاء إلى مجموعة من العوامل أهمها: عدم معرفة أعضاء الجمعية بالوسائل القانونية المتاحة لتحقيق أهدافهم المتعلقة بحماية البيئة، وعدم توفر التكوين الإداري لدى قياداتها، وضعف التنظيم والممارسة الديمقراطية والشفافية والمشاركة الحقيقية لكل الأعضاء في التداول على القيادة ومناقشة مشاريعها.

هذا بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى، وضعف الرغبة التطوعية في مجال حماية البيئة.

الخاتمة:

استعرضنا في هذه الدراسة، الدور الإيجابي الذي قامت به المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية والوطنية في نشر الوعي البيئي وحماية البيئة من الجرائم التي تحدث بها، فبالنسبة للحماية الجزائية، التي تهدف إلى تحقيق الردع نجد أن الجريمة البيئية كغيرها من الجرائم تحتاج إلى توفر أركان الجريمة كالركن الشرعي والركن المادي والمعنوي، وإن كانت الجرائم البيئية تمتاز بضعف ركنها المعنوي، ذلك أن وقوع السلوك الإجرامي وحده يؤدي إلى المساس بالبيئة دون النظر إلى إرادة مرتكبها.

وعليه تعتمد هذه المنظمات إلى اتخاذ جميع الإجراءات والتحركات اللازمة من أجل وضع حد لهذه الجرائم والوقاية منها. وهذا ما تحقق على المستويين الدولي والوطني، رغم وجود بعض العراقيل التي من شأنها أن تؤدي إلى التقليل من فاعلية هذه المنظمات.

ويجب على المجتمع الدولي والحكومات، تعزيز عمل هذه المنظمات وتقديم كافة التسهيلات اللازمة من أجل ضمان بيئة خالية من الأخطار.

قائمة المراجع:

- 1- عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، دار هوم، الجزائر ص 117.
- 2- نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل العولمة، مركز الدراسات الآسيوية، مصر 2002
- 3- وسام نعمت إبراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، دار الكتب القانونية، مصر 2012
- 4- وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2004
- 5- بن قري سفيان، النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر 2004-2005

6-<http://ar.wikipedia.org/wiki>

7-<http://forum.arabia4serv.com/t63531.html#ixzz310s3B5mZ>

8-www.greenpeace.org/arabic/about/history

9-www.dirikt.net